

صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة
مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: ISDSA21285

29 مارس/أذار 2017

تاريخ إعداد/تحديث الصحيفة:

30 مارس/أذار 2017

تاريخ الموافقة/الإفصاح عن الصحيفة:

أولاً. معلومات أساسية

1. بيانات المشروع الأساسية

البلد:	الضفة الغربية وقطاع غزة	الرقم التعريفي للمشروع:	P148600
اسم المشروع:	مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة (P148600)		
رئيس فريق العمل:	روجر كوما كاتيل		
التاريخ التقديري للتقييم المسبق:	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين:	20 يوليو/تموز 2017	
وحدة الإدارة:	GEE05	أداة الإقراض:	تمويل مشاريع الاستثمار
هل تتم معالجة هذا المشروع بموجب منشور سياسة العمليات OP 8.50 (معالجة الحالات الطارئة) أو منشور سياسة لا العمليات OP 8.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة)			
بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)			
إجمالي تكلفة المشروع:	8.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	0.00
الفجوة التمويلية:	0.00		
مصدر التمويل			
صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام		المبلغ	2.00
تمويل خاص			6.00
الإجمالي			8.00
فئة التصنيف البيئي:	باء-التقييم الجزئي		
هل هذا المشروع متكرر؟	لا		
هل هذا المشروع مُحَوَّل؟	لا		

2. الأهداف الإنمائية للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز القدرات المؤسسية لقطاع الطاقة، وتحسين كفاءة نظام التوزيع في المناطق المستهدفة، وتجربة نموذج أعمال جديد لتقديم خدمات الطاقة الشمسية في غزة.

3. وصف المشروع

يسعى المشروع المقترح إلى تحسين كفاءة قطاع الكهرباء الفلسطيني، وتقليص خسائر النظام، وتجربة الطاقة الشمسية دعماً لأهداف الطاقة الشمسية. وستحقق هذه الأهداف من خلال عدة إجراءات تدخلية على طول سلسلة إمدادات الطاقة الفلسطينية، من التوليد والتوزيع والنقل وحتى التنظيم.

المكون 1 – تقوية قدرات مؤسسات قطاع الكهرباء الفلسطينية: شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (2.5 مليون دولار):

يركز هذا المكون على تحسين استدامة شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني ومستوى أدائهما. ومن شأن ذلك أن يعزز الأداء التشغيلي لهاتين الجهتين من خلال الإجراءات التدخلية التالية:

(1) المكون الفرعي 1-1: تدعيم قدرات شركة النقل الوطنية للكهرباء (1.8 مليون دولار): ويشمل ذلك استثمارات لدعم الوظائف الفنية والتشغيلية والقانونية لشركة النقل الوطنية للكهرباء، وسيعمل على تقوية قدرات الشركة باعتبارها المشتري الوحيد للكهرباء من الموردين (أي من شركة كهرباء إسرائيل، ومنتجي الكهرباء المستقلين في المستقبل، مصر، الأردن)، وباعتباره أيضا البائع إلى شركات التوزيع الفلسطينية. وتشمل الاستثمارات الأساسية:

- توفير معدات الاختبار والتشغيل، وأجهزة اختبار العدادات لشركة النقل الوطنية للكهرباء؛
- توريد المركبات وأجهزة تحديد الأعطال لوحدة إدارة المشروع وشركة النقل الوطنية للكهرباء؛
- تعيين استشاري لدعم مفاوضات اتفاقيات شراء الكهرباء.

(2) المكون الفرعي 1-2: مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (0.7 مليون دولار): يدعم هذا المكون الفرعي وظائف مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني الخاصة بالمراقبة والتقييم والتدقيق المالي. كما يوفر التمويل اللازم لمراقبة جودة خدمات شركات التوزيع، وتتبع مؤشرات الأداء الرئيسية، وتدقيق الفوائض المالية، ومراجعة استخدام أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية، وسيساند كذلك المجلس في وضع تعريفات للإمدادات الكبيرة على مستوى التوزيع والتجزئة بمجرد انتهاء التفاوض على اتفاقية شراء الكهرباء بين شركة كهرباء إسرائيل وشركة النقل الوطنية للكهرباء.

المكون 2 – تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية (2.8 مليون دولار):

يركز هذا المكون على مواصلة تحسين الأداء التشغيلي لشركات التوزيع الخمس العاملة في الضفة الغربية. ويتضمن "برنامجا لحماية الإيرادات" مع تطوير أنظمة إصدار الفواتير والعدادات. ومن شأن برنامج حماية الإيرادات أن يخفف الخسائر التجارية من خلال تركيب عدادات ذكية تستهدف كبار المستهلكين، ومن خلال استثمارات لتحسين أنظمة معلومات الإدارة. وستمول مساعدة فنية برامجية تكميلية لقطاع الطاقة بمبلغ مليون دولار (P162545) إجراء دراسة تشخيصية للعدادات المركبة حاليا لدى زبائن شركات الكهرباء، وستطرح مواصفات فنية ملائمة وخطة عمل بشأن التنفيذ.

(1) المكون الفرعي 2-1: برنامج حماية الإيرادات (1.4 مليون دولار): سيوفر برنامج حماية الإيرادات عدادات ذكية لتحسين إصدار الفواتير والتحصيل من الزبائن الصناعيين والتجاربيين الذين يمثلون غالبية مبيعات الكهرباء. وسيشتمل البرنامج أيضا على تركيب تجهيزات حديثة لقياس الاستهلاك تضم أجهزة اتصالات وبرمجيات ومركزا لمراقبة العدادات. وتشمل وظائف تجهيزات قياس الاستهلاك الحديثة ومركز المراقبة ما يلي: حماية الإيرادات (كشف السرقات وأعمال الاحتيال)، وقراءة العدادات آليا، والفصل وإعادة التوصيل عن بُعد، ومراقبة الأحمال، وكشف الانقطاعات.

وسيتكون برنامج حماية الإيرادات مما يلي:

شركة كهرباء الخليل وشركة كهرباء محافظة القدس: فيما يتعلق بشركة كهرباء الخليل، يشكل القطاعان التجاري والصناعي شريحة "كبيرة" نظرا لأنهما يضمان معا 28.2% من الزبائن ويمثلان 59% من إجمالي مبيعات الكهرباء للشركة. وبتركيب 5449 عدادا ذكيا إضافيا، ستتمكن الشركة من قياس 100% من الطاقة التي تستهلكها هذه الشريحة وإصدار فواتير لها. وفي شركة كهرباء محافظة القدس، سيستفيد جميع الزبائن في الشريحة الصناعية من هذا البرنامج. وبالرغم من أن هؤلاء الزبائن لا يمثلون سوى 0.6% من إجمالي عدد الزبائن لدى الشركة، فإنهم يسهمون بأكثر من 17% من إيراداتها. ويتضمن البرنامج أيضا تركيب العشرات من عدادات "الاستهلاك الكبير" عند مداخل مخيمات اللاجئين بغرض تحسين الشفافية والبيانات المتاحة حول أثر هذه المخيمات على الخسائر التجارية لشركات التوزيع في الضفة الغربية.

(2) المكون الفرعي 2-2: أنظمة معلومات الإدارة (1.4 مليون دولار من البنك الدولي): يركز هذا المكون على توفير أدوات وتجهيزات حديثة لشركات التوزيع الفلسطينية، مما سيمكنها من تحسين مستوى الأداء التجاري والتشغيلي للشركات الرئيسية. ويتطلب هذا الاستثمار دمج أنظمة معلومات الإدارة بكل من شركة كهرباء الخليل وشركة كهرباء محافظة القدس وشركة توزيع كهرباء الشمال التي تتمتع بالسمات التالية:

- أ) نظام إدارة تجاري لدعم الدورة التجارية المعتادة (قراءة العدادات، وإصدار الفواتير، والتحصيل، وفصل / إعادة توصيل الكهرباء)؛
ب) نظام إدارة الحوادث من أجل الإهتمام الفاعل بشكاوى الزبائن بسبب انقطاع الكهرباء والمشاكل الأخرى في إمدادات الكهرباء والاستعادة السريعة للخدمة؛

وستمول المساعدة الفنية البرامجية لقطاع الكهرباء بمبلغ مليون دولار (P162545) إجراء دراسة تقييمية تفصيلية حول الفجوات القائمة في البرامج

في شركات التوزيع المختارة، ووضع مسودات مستندات تقديم العطاءات لخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

المكون 3 – تحسين أمن الطاقة في غزة باستخدام الطاقة الشمسية (2 مليون دولار):

يساند هذا المكون تصميم وتنفيذ نموذج أعمال تجريبي لتركيبة ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل في غزة. ويهدف النموذج التجريبي إلى خفض العوائق القائمة أمام مشاركة كافة شرائح الدخل، بما في ذلك الفقراء، مما سيخلق نموذجا يمكن محاكاته بسهولة والتوسع فيه بسرعة. وبسبب قلة التمويل، فإن هذا النموذج لن يؤدي بمفرده إلى إحداث تغيير كبير في أزمة الطاقة التي تعاني منها غزة. غير أن منافع التوسع في استخدام أنظمة الطاقة الشمسية المركبة على أسطح المنازل ستضمن في الأمد الطويل: (1) زيادة أمن الطاقة في حالة اندلاع نزاع؛ (2) إتاحة ساعات أطول من إمدادات الكهرباء؛ (3) توفير بديل أنظف وأرخص لمولدات الكهرباء الاحتياطية.

ويهدف هذا النموذج التجريبي إلى تركيب وحدات طاقة شمسية فوق أسطح المنازل بقدرات 0,5، 1، 2، و 3 كيلوات ساعة بقدرة إجمالية مركبة قدرها واحد ميغاوات. وسيقوم الزبائن المؤهلون الذين يحصلون على وحدات الطاقة الشمسية لتركيبتها فوق أسطح المنازل بتسديد التكلفة في شكل أقساط شهرية حتى يتم سداد كامل التكلفة. وستعود المدفوعات الشهرية بعد ذلك إلى صندوق دوار يتم استخدامه لتركيبة المزيد من وحدات الطاقة الشمسية. وإذا استفاد المشروع من الأموال الأولية المتوفرة لهذا النموذج من خلال تعبئة أموال إضافية من المانحين والقطاعين الخاص والتجاري والمستهلكين أنفسهم، فسيكون بالإمكان حينئذ تركيب مزيد من القدرات وزيادة عدد المستهلكين المستفيدين من البرنامج.

وتتبنى عملية استهداف المشاركين نهجا من محورين لضمان إمكانية مشاركة المستفيدين من كافة شرائح الدخل. وسيجري تصميم خطة السداد بحيث يمكن لأعلى 80% من السكان سداد مدفوعات شهرية دون الحاجة للدعم. أما أدنى 20% من شرائح الدخل، التي يمكن استهدافها من خلال برنامج التحويلات النقدية الحالي للبنك الدولي، فستتلقى دعما في هذا الصدد لضمان قدرتها أيضا على المشاركة في البرنامج. ويقيم هذا النهج، الذي يوفر دعما جزئيا فقط لأدنى 20% للحصول على وحدات الطاقة الشمسية، توازنا جيدا بين ضمان اشتغال الفقراء في البرنامج من جهة، واستمرار حصول الصندوق الدوار على الأموال من المستهلكين الآخرين، مما يخلق بدوره نموذج أعمال مستدام يمكن للقطاع الخاص تبنيه.

ولمكافة الملتزمين بالسداد في الوقت المحدد، لن يتأهل للمشاركة في البرنامج إلا المستهلكون الذين يتمتعون بسجلات سداد جيدة. وسيتولى القطاع العام (الهيئة الفلسطينية للطاقة والموارد الطبيعية وشركة توزيع كهرباء غزة) قيادة البرنامج في المرحلة الأولية بغرض تحسين صورته والتحكم في قطاع الطاقة، لكن سيتم نقل مسؤوليته إلى القطاع الخاص في مراحل لاحقة بمجرد أن يثبت نجاح المرحلة التجريبية. وسيتم كذلك اسناد مهمة تركيب وحدات الطاقة الشمسية إلى مقاولين من القطاع الخاص، وستتولى وزارة المالية من خلال أحد البنوك المحلية الخاصة مسؤولية إدارة الصندوق الدوار. ولضمان استدامة المنتجات، يلزم أن يوفر المقاولون شهادة ضمان تغطي سنتين إلى ثلاث سنوات على الأجزاء والتركيب، وأن يكون لهم تواجد دائم في غزة كي يسهل عليهم الوصول إلى الزبائن في حالة وجود أية مشاكل.

المكون 4: المساعدة الفنية، وبناء القدرات، وإدارة المشروع (0.7 مليون دولار): سيستخدم هذا المكون في تقوية قدرات الهيئة الفلسطينية للطاقة والموارد الطبيعية ودعم الملاك الوظيفي في وحدة إدارة المشروع لمدة سنتين. ويقع مقر وحدة إدارة المشروع في مقر سلطة الطاقة في رام الله. وسيتم دمج موظفي الوحدة بكثوف رواتب موظفي سلطة الطاقة بعد عامين لضمان استدامة المشروع.

4. موقع المشروع وأبرز خصائصه المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معلومة)

ستستهدف أنشطة المشروع شركات توزيع الكهرباء التي تغطي كامل المساحة الجغرافية للضفة الغربية وغزة.

5. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

هيلين ز. شهاري (GSU05)

زياد أبو حسنين (GEN05)

6. السياسات الوقائية التي قد تنطبق

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي (OP/BP 4.01)	نعم	يُصنف هذا المشروع ضمن الفئة (ب) وفق سياسة عمليات البنك الدولي (OP 4.01). وسيشتمل تمويل المشروع على إجراءات تدخلية لتركيبة ألواح الطاقة الكهربائية على الأسطح، وعدادات ذكية، وتجهيزات لتشغيل المحطات الفرعية، فضلا عن تركيب عدادات أخرى في الشبكات. وستكون الآثار البيئية لهذه الإجراءات محدودة بحيث تقتصر على أماكن تركيبها ويسهل التخفيف منها. ونظرا لأنه لم يتم بشكل تام تحديد المواقع الدقيقة للمشاريع الفرعية خلال مرحلة التنفيذ، فقد تم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية والتشاور مع الجهة المستفيدة، ووافق عليه

البنك، وسيتم الإفصاح عنه محلياً وعلى الموقع الإلكتروني لدار المعلومات التابع للبنك قبل تاريخ التقييم المسبق في 12 مارس/أذار 2017.		
من المتوقع تنفيذ التركيبات وأشغال الإنشاءات في مناطق حضرية، ولا يتوقع أن تتأثر الموائل الطبيعية بأنشطة المشروع.	لا	الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
من المتوقع تنفيذ التركيبات وأشغال الإنشاءات في مناطق حضرية، ولا يتوقع أن تتأثر الغابات بأنشطة المشروع.	لا	الغابات (OP/BP 4.36)
غير متاح/لا ينطبق	لا	مكافحة الآفات (OP 4.09)
من غير المتوقع أن تؤثر أنشطة المشروع على أية موارد حضارية مادية.	لا	الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
غير متاح/لا ينطبق	لا	الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
لن يؤدي المشروع إلى تفعيل سياسات البنك الدولي لإعادة التوطين (OP 4.12). وتقتصر الأشغال المدنية المطلوبة على أماكن تركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح الوحدات السكنية الموجودة في قطاع غزة على أساس تجريبي. وسيتم في إطار المكون 3 تجربة نموذج الأعمال الخاص بتركيب ألواح الطاقة الشمسية على الأسطح. ويهدف هذا النموذج إلى خفض العوائق القائمة أمام مشاركة كافة شرائح الدخل في هذا المشروع، بما في ذلك الفقراء. وعلى الرغم من عدم تفعيل سياسة العمليات (OP 4.12)، فقد تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وسيتم فحص مسؤولو الإجراءات الوقائية بوحدة تنفيذ التنفيذ جميع المشاريع الفرعية لضمان التزامها بالإجراءات البيئية والاجتماعية.	لا	إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
غير متاح/لا ينطبق	لا	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
غير متاح/لا ينطبق	لا	المشاريع على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
غير متاح/لا ينطبق	لا	المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

ثانياً. قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:
سيشتمل تمويل المشروع على إجراءات تدخلية لتركيب وحدات خلايا طاقة كهروضوئية على الأسطح في غزة، وعدادات ذكية، وتجهيزات لتشغيل المحطات الفرعية، فضلاً عن تركيب عدادات أخرى في الشبكات الخاصة بشركات التوزيع في الضفة الغربية. وستكون الآثار البيئية لهذه الإجراءات محدودة بحيث تقتصر على أماكن تركيبها ويسهل التخفيف منها. وسيؤدي المشروع إلى تفعيل سياسة عمليات البنك (OP 4.01) المعنية بالتقييم البيئي، ويُصنف المشروع ضمن الفئة "ب"، وهو ما يتطلب تقيماً جزئياً فقط. ونظراً لأنه لم يتم بشكل تام تحديد المواقع الدقيقة للمشاريع الفرعية خلال مرحلة تنفيذ المشروع، فقد تم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية والتشاور مع الجهة المستفيدة، ووافق عليه البنك، وسيتم الإفصاح عنه محلياً وعلى الموقع الإلكتروني لدار المعلومات التابع للبنك في 11 مارس/أذار 2017. وحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات خلال مرحلتَي البناء والتشغيل، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الضوضاء، والأثرية، وانقطاع الخدمة، والمخاطر على الصحة والسلامة، والتخلص من النفايات. ويشتمل ذلك على تدابير مقترحة للتخفيف من المخاطر المحتملة، وكذلك على منهجية فحص للمشاريع الفرعية استناداً إلى سياسات الإجراءات الوقائية، وخطة للمراقبة وترتيبات تنفيذ لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وكذلك على أية احتياجات أخرى تتعلق ببناء القدرات.
2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
من المتوقع تغيير قطع الغبار والبطاريات لوحدة الخلايا الشمسية كل ثلاث سنوات. وينص إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على ضرورة التخلص من البطاريات وقطع الغبار على نحو سليم بيئياً لدى منشأة مرخصة وفقاً لسلطة جودة البيئة الفلسطينية.
3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.

غير متاح/لا ينطبق
4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قَدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
سيتم تعيين أخصائي بيئة مؤهل في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية/وحدة تنفيذ المشروع، وسيكون مسؤولاً عن فحص المشاريع الفرعية، وتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية، والتواصل مع سلطة جودة البيئة حسب الاقتضاء، ومراقبة التزام شركات التوزيع المستفيدة والمقاولين المتعاقدين معها من الباطن بأحكام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.
5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية هي الجهة صاحبة المصلحة الأساسية، أما شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة فهي المستفيدة المباشرة من المشروع. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بالتنسيق الوثيق مع سلطة جودة البيئة الفلسطينية. وقد أجرت وحدة تنفيذ المشروع /سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة الأساسية تلك بشأن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في أواخر شهر فبراير/شباط 2017، وستجري الجهة المستفيدة وشركات التوزيع مزيداً من المشاورات مع الأفراد المتأثرين خلال تنفيذ المشروع بشأن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وسيتم الإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية محلياً على الموقع الإلكتروني لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (باللغتين العربية والانجليزية) وعلى الموقع الإلكتروني لدار المعلومات التابع للبنك الدولي.

ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات

التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية/وغيرها	
19 مارس/أذار 2017	تاريخ تلقي البنك للوثيقة
20 مارس/أذار 2017	تاريخ تقديم الوثيقة إلى دار المعلومات التابعة للبنك (InfoShop)
	بالنسبة للمشاريع من الفئة أ، تاريخ توزيع الموجز الوافي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
	الإفصاح داخل البلد المعني
19 مارس/أذار 2017	الضفة الغربية وقطاع غزة
	ملاحظات وتعليقات تم الإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في مقر سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في رام الله.
	إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/المراجعة البيئية/ أو خطة الإدارة البيئية.
	في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد المعني عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:
	غير متاح/لا ينطبق

مؤشرات متابعة مدى الالتزام على المستوى المؤسسي

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) - التقييم البيئي	
نعم [X] لا [] NA []	هل يتطلب هذا المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي منفصل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟
نعم [X] لا [] NA []	إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت وحدة الإدارة البيئية أو مدير قطاع الممارسات بمكتب المنطقة باستعراض تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟
نعم [X] لا [] NA []	هل تم دمج التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟
سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات	
نعم [X] لا [] NA []	هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى دار المعلومات التابعة للبنك؟
نعم [X] لا [] NA []	هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد المعني للجمهور العام بشكل ولغة مفهومين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟
جميع سياسات الإجراءات الوقائية	
نعم [X] لا [] NA []	هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟	نعم [X]	لا []	NA []
هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع متابعة الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟	نعم [X]	لا []	NA []
هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟	نعم [X]	لا []	NA []

ثالثاً. الموافقات

رؤساء فريق العمل:	الاسم: روجر كوما كانيل
اعتمدها:	
المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:	الاسم: نينا تشي (SA)
مدير قطاع الممارسات:	الاسم: Erik Magnus Fernstrom (PMGR)
	التاريخ: 30 مارس/أذار 2017
	التاريخ: 30 مارس/أذار 2017